

بيان

"دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين - سوليد"

منذ اللحظة التي نشر فيها خبر إصدار عفو عام عن ٦٠٠ سجين سياسي في سوريا ووجود مجموعة لبنانية بينهم وحتى هذه الساعة لم تحرك السلطات اللبنانية ساكنا لجلاء الملابس الناجمة عن هذا العفو. كل ما ورد إلينا صادر عن رئيس الحكومة السيد رفيق الحريري حين قال في دمشق "... هناك بعض اللبنانيين بينهم ...". وعن السيد عاصم قانصوه الذي ذكر إن عدد اللبنانيين الذين سيفرج عنهم "... أقل من ٥٠ ..." أما مدعي عام التمييز القاضي عدنان عضوم فقد نفى علمه بالأمر.

تعليقا على سياسة التمادي الحكومي في إنكار حقيقة وجود معتقلين لبنانيين في السجون السورية توضح "سوليد" ما يلي:

- إن اللامبالاة في التعاطي مع مسألة الإفراج عن لبنانيين من السجون السورية فاقت حدود المنطق والمعقول، حيث أن السلطات وعملا بمبدأ الشفافية في مثل هذه الظروف لم تقم حتى الآن بإصدار لوائح اسمية باللبنانيين المفرج عنهم ولا بأماكن وجودهم أو أماكن تسلمهم من قبل الأهل.

- نسجل ملاحظتنا على أسلوب استعمال الأرقام بشكل مبهم مثل "... بعض اللبنانيين ..." أو "... أقل من ..." وكأننا لا نتعامل مع بشر لهم أسماء وهوية.

- لقد تم تشكيل لجنة عمل تضم "سوليد" ومجموعة من المحامين لمتابعة قانونية الإجراءات بحق الذين سيفرج عنهم والطلب من الحكومتين اللبنانية والسورية التعويض عن الأضرار التي لحقت بهم وفقا للمادة ٩(٥) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي تنص على أن أي شخص يقع ضحية توقيف أو اعتقال غير قانوني له الحق المشروع في الحصول على تعويض.

- كسر سياسة الصمت حول موضوع اللبنانيين المعتقلين في السجون السورية جاء من سوريا هذه المرة وعلى أعلى مستوى فماذا تنتظر الحكومة اللبنانية كي تعترف بوجود هذه القضية القانونية والإنسانية وتعمل على التحقيق في كل عمليات "الإختفاء القسري" و"الاعتقال الاعتباطي" لمواطنين لبنانيين على يد القوات السورية العاملة في لبنان وفق مواد "العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية" و"الاعلان لحماية كل الأشخاص من الإختفاء القسري".

ملاحظة أخيرة نبديها حول ما تناقلته وكالات الأنباء اليوم من أن الرئيس السوري الدكتور بشار الأسد أصدر أمرا بتحويل سجن المزة الى مستشفى. إن السياسة السورية الجديدة تتلمس وجها جديدا يبعد عنها صورة الدولة التي تنتهك حقوق الإنسان وإفقال سجن المزة هو اعتراف صريح بأن أسوار هذا السجن كان هناك انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان وكي لا تفسر الخطوة على أنها خطوة "تجميلية" تهدف الى طمس هذه الانتهاكات، نطلب من السيد الرئيس بشار الأسد إكمال هذه الخطوة الجريئة عبر فتح تحقيق جدي وشفاف في كل الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في معتقل المزة.

١٩ تشرين الثاني ٢٠٠٠

"دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين - سوليد"